

Distr.: General
18 March 2023

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الخامسة والخمسون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت *

حلقات النقاش الرفيعة المستوى

حلقة النقاش الثانية: الآثار الاجتماعية الاقتصادية لتغير المناخ وفرض الاستفادة من التمويل الأخضر

مذكرة مفاهيمية

أولا - معلومات أساسية

١- لا يزال تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا للبلدان الأفريقية ويعرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات الإنمائية التي تجسدها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصلو إليها" لخطر شديد. وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠، كانت أفريقيا مسؤولة عن أقل من ٤ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية،^(١) لكن القارة تتأثر أكثر من أي منطقة أخرى بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك تداعيات الظواهر الجوية القصوى، مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر؛ والتحول في مناطق النظم البيئية للإنتاج الزراعي؛ والتغيرات الموسمية غير المنتظمة؛ وارتفاع منسوب مياه البحر.

٢- وتتطلب معالجة الفقر وعدم المساواة في أفريقيا ضمنا التصدي لتغير المناخ الذي يعد أحد أكثر الأسباب إلحاحا وراء ضعف القارة أمام الصدمات الخارجية.

E/ECA/CM/55/1/Rev.1 *

^(١) Lars Kramer, "Percent of global CO2 emissions with origin in Africa 2000-2020", tatista (تم الاطلاع عليه في الرابط www.statista.com/statistics/1287508/africa-share-in-global-co2-emissions)

١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٣.



٣- وتعد البلدان الأفريقية من أقل البلدان قدرة على تعبئة التدفقات المالية بفعالية للتخفيف من آثار تغير المناخ. وهي الأكثر اعتمادا على المساعدة الإنمائية الرسمية للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمساهماتها المحددة وطنيا ولمعالجة الأثر السلبي المباشر لتغير المناخ على نتائج التنمية.

٤- ويتوقف تحقيق التصنيع المستدام في أفريقيا على تجاوز النمو المدفوع بالصادرات الاستخراجية إلى الانحراط في تطوير سلاسل القيمة المستدامة، وهو ما يشمل اكتساب القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

٥- ويعني تحقيق انتعاش يتمحور حول الإنسان ضرورة أن يكون التمويل الخاص بالمناخ القابل للتنبؤ به متاحا بصورة عاجلة لمعالجة الطابع الفوري لأزمة المناخ ومكافحة الفقر وعدم المساواة في جميع أنحاء القارة.

ثانيا- الانعكاسات الاجتماعية الاقتصادية لتغير المناخ

٦- من المتوقع، وفقا لتقديرات متحفظة، أن تفقد البلدان الأفريقية الخمسة الأكثر تضررا من تغير المناخ ما بين ٣ و ٥ في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠ نتيجة للآثار الضارة لتغير المناخ،^(٢) وتخصص بعض البلدان الأفريقية نسبة تصل إلى ٩ في المائة من الإنفاق العام على تدابير التكيف للاستجابة للظواهر الجوية القصوى المتزايدة التي يسببها تغير المناخ.^(٣)

٧- وفي السنوات الخمسين الماضية، أودت المخاطر المرتبطة بالجفاف بحياة أكثر من نصف مليون شخص وأدت إلى خسائر اقتصادية تزيد عن ٧٠ مليار دولار في أفريقيا.^(٤) وبحلول عام ٢٠٣٠، قد يتأثر زهاء ١١٨ مليون أفريقي ممن يعيشون في فقر مدقع بالجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة.^(٥) وقد أسهمت زيادة درجة الحرارة في انخفاض نمو الإنتاجية الزراعية بنسبة ٣٤ في المائة في أفريقيا منذ عام ١٩٦١، أي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم.^(٦) ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في زيادة خطر انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية في القارة. ومن المتوقع أن يؤدي الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية إلى انخفاض بنسبة ٩ في المائة في محصول الذرة في غرب أفريقيا وما بين ٢٠ و ٦٠ في المائة من محصول

^(٢) Florent Baarsch and others, *Climate Change Impacts on Africa's Economic Growth* (African Development Bank, 2019).

^(٣) African Climate Policy Centre, "Information Brief: Africa is spending more than its fair share for adaptation", ٢٠١٧.

متاح على الرابط: www.climdev-africa.org/sites/default/files/DocumentAttachments/Information%20Brief-Adaptation%20COP23_New.pdf

^(٤) World Meteorological Organization, *State of the Climate in Africa 2020* (Geneva, 2020).

^(٥) المرجع نفسه.

^(٦) World Meteorological Organization, *State of the Climate in Africa 2021* (Geneva, 2022).

القمح في شمال أفريقيا وجنوبها.^(٧) وتمثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥٥ في المائة (٧١ مليون شخص) من سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع وفي المناطق المعرضة بشدة لخطر الفيضانات.^(٨)

٨- وتفاقت آثار تغير المناخ على البلدان الأفريقية بفعل ضعف قدرة القارة على التكيف للتصدي لتغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، حيث تعتمد الاقتصادات الأفريقية بشكل غير متناسب على القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ. ويتجلى هذا الضعف في كون أكثر من ٦٠ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا في أفريقيا يعملون في القطاع الزراعي ويتعيشون منه.^(٩) ويزيد استخدام الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية التي يعتمد عليها هذا القطاع في الزراعة البعلية من تعرض القطاع الزراعي الإنتاجي في أفريقيا لحالات الجفاف ودورات انعدام الأمن الغذائي والفقر.

٩- ويهدد تغير المناخ بشكل متزايد سبل عيش الأفراد في المناطق الريفية والمستوطنات العشوائية في المدن، بما في ذلك، على وجه الخصوص، بزيادة خطر وقوع هؤلاء السكان الضعفاء، لا سيما النساء والأطفال والمسنون، في براثن الفقر المدقع. وما لم تُتخذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ في أفريقيا، فإن ضعف القارة إزاء آثار تغير المناخ سيزداد سوءا، وسيقع ٤٠ مليون شخص إضافي، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في براثن الفقر المدقع، وسيهاجر أكثر من ٨٥ مليون شخص أو ينزحون.^(١٠)

ثالثا- الاستفادة من التمويل الأخضر من أجل تعاف يتمحور حول الإنسان وتنمية شاملة للجميع

١٠- بالإضافة إلى الآليات المنصوص عليها فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مثل الصندوق الأخضر للمناخ أو مرفق الخسائر والأضرار المعلن حديثا، والذي تمت الموافقة عليه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لا بد من ضمان وصول البلدان الأفريقية إلى مصادر تمويل مناخي يمكن التنبؤ بها من خلال تحسين آليات التمويل المتاحة لها خارج الأطر التقليدية للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن شأن هذه الآليات أن تمكن البلدان الأفريقية على النحو المناسب من

^(٧) المرجع نفسه.

^(٨) Jun Rentschler and Melda Salhab, "People in harm's way: flood exposure and poverty in 189 countries" Policy Research Working Paper, No. 9447 (World Bank Group, 2020).

^(٩) Philippe Egger, "Employment in Africa: think agriculture!", International Labour Organization, 29 January 2013.

^(١٠) Mo Ibrahim Foundation, *The Road to COP27: Making Africa's Case in the Climate Debate, Facts & Figures* (May 2022).

تطوير نظمها المالية الوطنية والإقليمية الخاصة بها. ويرد أدناه موجز لبعض آليات التمويل المبتكرة التي ستتناولها حلقة النقاش.

ألف- تداول أرصدة الكربون

١١- يمكن لتداول أرصدة الكربون في أفريقيا أن يسمح للبلدان الأفريقية بتعبئة مصادر إيرادات بديلة لخطط عملها المتعلقة بالتنمية المستدامة والمناخ. وإذا كانت تكلفة إزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي قُدرت بمبلغ ١٢٠ دولارا للطن، فإن مشاريع إزالة الكربون المواتية للطبيعة يمكن أن تولد ما يقرب من ٨٢ مليار دولار سنويا وتساعد على إيجاد ١٦٧ مليون وظيفة.^(١١) وللوصول إلى هذا السعر، يجب أن تتمتع أسواق الكربون بمستوى عال من السلامة وأن تكون مدعومة بمحاسبة قوية وشفافة وجديرة بالثقة لانبعاثات الكربون تُستخدم أفضل المعايير المتاحة دوليا. وسيتعين أيضا إنشاء سجل للكربون عالي السلامة، مثل السجل الذي أصدرته مؤخرا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للبلدان الـ ١٦ الأعضاء في لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، الذي سيتم قريبا توسيعه ليشمل لجان المناخ لمنطقة الساحل والدول الجزرية الأفريقية. وستحسن المحاسبة تقييم إمكانات احتجاز الكربون على الصعيد الوطني وتوليد أرصدة عالية الجودة. وسييسر سجل الكربون الإقليمي التبادل الشفاف لأرصدة الكربون بطريقة تدعم المساهمات المحددة وطنيا وخطط التنمية على حد سواء.

١٢- وعلاوة على ذلك، تهدف مبادرة أسواق الكربون الأفريقية، التي أطلقت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى تحسين ربط المستثمرين المحتملين بفرص تطوير أسواق طوعية للكربون في جميع أنحاء القارة.

باء- القدرة على التكيف المرتبطة بالمحيطات

١٣- يمكن لأفريقيا الاستفادة من مبادرة الجدار الأزرق العظيم، التي تم إطلاقها في عام ٢٠٢١، لتسريع وتوسيع نطاق إجراءات الحفاظ على المحيطات مع تعزيز القدرة الاجتماعية البيئية على التكيف واستحداث اقتصاد أزرق متجدد. وتتضمن المبادرة أهدافا طموحة لإنشاء مليوني كيلومتر مربع من المناطق المحمية ومناطق الحفظ؛ وتحقيق زيادة صافية في النظم البيئية الزرقاء الحساسة من خلال حفظ واستعادة أكثر من مليوني هكتار من النظم البيئية الحساسة، ومن ثم احتجاز أكثر من ١٠٠ مليون طن من الكربون؛ وإتاحة فرص كسب العيش المتجددة لسبعين مليون شخص في غرب المحيط الهندي. ويمكن للمبادرة أيضا أن تفرج عن تمويل أزرق إضافي من خلال استكشاف سبل وضع سندات زرقاء إقليمية، بالنظر

^(١١) Climate Action Platform – Africa, Nature-based Climate Change Mitigation. متاح على الرابط <https://capa.earthrise.media> (تم الاطلاع عليه في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣).

إلى أن للبلدان في هذا المجال قدرة محدودة على جذب استثمارات كبيرة من خلال السندات الزرقاء الوطنية فقط.

جيم- من المديونية إلى الاستثمار القادر على التكيف مع المناخ

١٤- في عام ٢٠٢٢، بلغت مدفوعات الديون المقررة للبلدان الأفريقية ٦٤ مليار دولار، وهو ما يساوي حوالي ضعف مبلغ المساعدات الثنائية المقدّمة لأفريقيا في عام ٢٠٢٠. (١٢) وتعدّ مدخرات الديون من أهم المجالات المحتملة التي يمكن أن تساعد البلدان على معالجة مسائل الفقر وعدم المساواة ونقص الاستثمار في اكتساب القدرة على تحمل تغير المناخ. ولا غنى عن الحصول على موارد مالية إضافية إذا ما أرادت البلدان الأفريقية الوفاء بالتزاماتها بشأن المساهمات المحددة وطنياً، وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ والتقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥- وقد أُطلق، في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التحالف من أجل ديون يمكن تحملها، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة في أفريقيا إلى زيادة هامش المناورة المالي وإلى وجود منتدى دولي لمعالجة مسائل الديون غير المسددة. ويهدف التحالف إلى تشجيع الشركاء على مواءمة مواقفهم بشأن الالتزامات الحاسمة والجديدة لتخفيف عبء الديون وإطلاق مسار جديد للمشاورات بشأن تقاطع الديون والمناخ والتنمية. وإذ يدرك التحالف بأن مبادلة الدين بتدابير حفظ البيئة يمكن أن تحقق نتائج اجتماعية واقتصادية وبيئية إيجابية من خلال الإدارة الشفافة والمسؤولة، فإنه يركز على استحداث مؤشرات أداء رئيسية يحددها المديونون من أجل تعزيز تلك المعاملات الخاصة بالديون التي يمكن تحملها. وتعتبر مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ أكثر أهمية بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى معالجة ديونها الحالية. ويمكن أن تسهم عمليات المقايضة في زيادة القدرة على تحمل الديون في أفريقيا من خلال تمكين البلدان من هامش المناورة المالي للاستثمار في إجراءات التكيف مع تغير المناخ. وهي توفر فرصاً لجمع رأس المال في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والضعيفة لدعم حفظ المحيطات والأراضي وتجديدها، ودعم سبل العيش في المجتمعات المحلية. ويمكنها أن تفتح هامش مناورة مالي كبيراً من خلال اجتذاب قطاع الإقراض الخاص غير الرسمي القائم ليتخذ طابعاً رسمياً.

دال- الانتقال الطاقوي العادل

١٦- لا يمكن تحقيق السيناريو المتمثل في البلوغ بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠ دون حصول الجميع على الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب أن يكون الانتقال الطاقوي في أفريقيا مقنعا ويجب أن تحدده أفريقيا وتتولى زمام الأمر فيه. ويجب أن

(١٢) Fiona Robertson, "An urgent plan to avert the debt crisis", The One Campaign, 11 January 2023 <https://data.one.org/data-dives/debt/> على الرابط

يعكس المساهمة المنخفضة للغاية للقارة في الانبعاثات العالمية وأن يتوافق مع اتفاقية باريس الذي أقرّ بأن انبعاثات البلدان النامية تحتاج وقتاً أطول لبلوغ ذروتها وبأن على البلدان المتقدمة النمو الاستمرار في أداء دورها الريادي عن طريق الاضطلاع بأهداف مطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد، بينما يجب على البلدان النامية التحرك مع مرور الزمن صوب أهداف التخفيض أو الحد المقررة. والجدير بالذكر أن حجم الاستثمار اللازم لحصول الجميع على الطاقة النظيفة يتطلب مزيجاً من الطاقة لا يمكن في كثير من الحالات تحقيقه بالاقتصاف على مصادر متجددة، استناداً إلى التكنولوجيات القائمة. ومع ذلك، يجب أن يستند الانتقال الطاقوي إلى الفرص الهائلة التي توفرها موارد الطاقة المتجددة الوفيرة والثروة المعدنية في القارة من أجل تحول اجتماعي واقتصادي أخضر، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على الطاقة، وإيجاد فرص العمل، والتنمية الصناعية، والإجراءات الطموحة ذات الصلة بالمناخ.

هاء- الميزنة المستدامة

١٧- لقد أدى ضيق هامش المناورة المالي المتاح للبلدان الأفريقية، الذي ازداد ضيقاً بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وأزمة الغذاء والطاقة المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، والتأثير المستمر لتغير المناخ، إلى فرض قيود صارمة على عملية تخصيص البلدان الأفريقية للموارد من أجل تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ والتخفيف من حدة الفقر. ويمكن أن يساعد استخدام نهج الميزنة المستدامة في موازنة إنفاق الموارد المحدودة مع تعظيم القدرة على تحمل تغير المناخ والحد من الفقر. وقد جرّبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالفعل مجموعة أدوات متكاملة للتخطيط والإبلاغ تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ويمكن أن يسمح تحسين مجموعة الأدوات هذه بتحسين وجهات النظر حول كيفية تعميم القدرة على تحمل تغير المناخ في عمليات الميزانية في البلدان الأفريقية.

١٨- وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا معاً دعماً لحكومة غابون في وضع إطار تمويل وطني متكامل لتقييم تدفق رأس المال إلى قطاعات الاقتصاد الحيوية. وكشف التقييم أنه في عام ٢٠٢٠، شكل الاقتصاد الأخضر ٤ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لغابون.^(١٣) وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاء آخرون على تطوير أدوات محاسبية لرأس المال الطبيعي، بما في ذلك مجموعة أدوات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاقتصاد الأزرق، لمساعدة البلدان على فهم كيفية مساهمة رأس مالها الطبيعي في النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية.

^(١٣) ECA, "UN unveils strategy to move Gabon from brown to green economy", 25 January 2021

رابعاً- الأهداف

١٩- تهدف المناقشات التي جرت في حلقة النقاش إلى فرز واستخلاص مجموعة من الرسائل والتوصيات والإجراءات الواضحة حول كيفية الاستفادة من التمويل الأخضر لتعزيز الانتعاش والتحول في إفريقيا للحد من عدم المساواة وأوجه الضعف.

٢٠- وسيناقش أعضاء فريق المناقشة المسائل التالية:

(أ) في ظل استمرار ارتفاع الديون في أفريقيا، كيف يمكن إيجاد هامش المناورة المالي اللازم للاستثمار على نحو عاجل في مجال اكتساب القدرة على تحمل تغير المناخ؟

(ب) كيف يمكن للتحالف من أجل ديون يمكن تحملها، الذي تم إطلاقه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن يساعد في تلبية الاحتياجات من التمويل الخاص بالمناخ والحد من الفقر وعدم المساواة؟

(ج) كيف يمكن لمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ أن تساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة؟

(د) ما هو دور أسواق الكربون الطوعية في توجيه الاستثمار إلى المشاريع القادرة على التكيف مع تغير المناخ وإلى الوظائف المستدامة في أفريقيا؟

(هـ) يعد فضاء المحيطات المتاخمة لأفريقيا ركيزة من ركائز خطة عام ٢٠٦٣. فما هي الأولويات الرئيسية لمبادرة الجدار الأزرق العظيم التي يمكن أن تساعد في زيادة الاستثمار المستدام في الاقتصاد الأزرق الأفريقي؟

(و) كيف يمكن لمبادرة الجدار الأزرق العظيم أن تساعد في معالجة الفقر وتعزيز الإدماج في المجتمعات الساحلية؟

(ز) ما هي العوائق التي تحول دون استثمار القطاع الخاص في الإجراءات المتعلقة بالمناخ في أفريقيا؟

(ح) كيف يمكن تحفيز القطاع الخاص على توفير الموارد لدعم المجتمعات الأكثر ضعفاً وخلق فرص عمل مستدامة؟

(ط) هل يتكيف هيكل التنمية الدولية الحالي مع احتياجات التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا؟

(ي) ما الذي تحتاج إليه أطر التمويل في البلدان الأفريقية لمعالجة القدرة على تحمل تغير المناخ وتسريع الحد من الفقر؟

- (ك) كيف يستجيب الشباب في أفريقيا لآثار تغير المناخ؟
- (ل) ما مدى فعالية البيئة الحالية في تشجيع الشركات الأفريقية الناشئة التي تساعد في التصدي لآثار تغير المناخ؟
- (م) ما هي الصلة بين الميزانيات الحكومية وتوجيه الموارد للحد من الفقر وعدم المساواة؟
- (ن) ما هي أفضل الممارسات في إنجاز الميزنة المستدامة؟
- (س) كيف يمكن إنجاز ميزانيات مستدامة تساعد بصورة فعالة على الحد من الفقر وعدم المساواة؟

خامسا- رئيس حلقة النقاش والأعضاء

الرئيس، جان بول آدم، مدير قسم التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ملاحظات لتأطير النقاش (فيديو): جوكا بيتيري تالاس، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

أعضاء حلقة النقاش:

- محمد معيط، وزير المالية، مصر؛
- أرليت سودان-نونولت، وزيرة البيئة والتنمية المستدامة وحوض الكونغو، الكونغو؛
- هاساتو ديوب نسيلي، نائبة الرئيس للشؤون المالية وكبيرة موظفي الشؤون المالية، مصرف التنمية الأفريقي؛
- إليزابيث ماروما مريمبا، الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة، ونائبة المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرنامج وكبيرة الاقتصاديين، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- أدالغيسا باربوسا، وزيرة الدولة لتطوير الأعمال، كابو فيردي.